يعرف منه ان الجسم المشاهد هل هو كذا ام لا وحاصله يرجع الى التنبيه اللفظي وان
كان المراد ان الحقيقة المشار اليها بالمشاهدة موصوفة بهذه الصفة كان ذلك
دعوى ولابد من اثباتها اما من الضرورة او من النظر ولان الدعوى لا يمكن
الا بعد تصور المحكوم عليه فقولنا الجسم ما يمكن فرض الابعاد الثلثة فيه متوقف
على تصور الجسم فلو استفدنا تصور الجسم منه لزم الدور ولا يقال ان الجسم متصور
لذاته ابتداء وهذا التعريف يفيد كمال التصور لانا نقول هذا التعريف رسم
وانه لا يفيد كمال التصور الثالث الجسم عندكم مركب من الهيولى والصورة ولا يجوز
ان يكون للصورة مدخل في قابلية الابعاد الثلثة لان الصورة هي الجزء الذي
به يكون الشيء بالفعل فلو كان مع ذلك جزءا من القابل لكان الشيء الواحد مبدءا
للقبول والفعل وذلك محال واذا لم يكن الصورة جزءا مما هو قابل للابعاد الثلثة
من حيث هو قابل لها لم يكن القابل للابعاد الا الهيولى فيكون الحد الذي ذكرتموه
غير متناول للجسم البتة بل للهيولى غاية ما في الباب ان يقال الهيولى لا يقبل
الابعاد الا بعد قبول الصورة اولا ولكن فرق بين الهيولى بشرط حصول
الجسم وبين مجموع الهيولى مع الجسمية فالقابل هو الهيولى بشرط حصول الجسمية
فيها لا مجموع الهيولى والصورة ولكن الهيولى بشرط حصول الجسمية فيها ليست
الا الهيولى فظهر ان التعريف الذي ذكرتموه لا ينطبق على مذهبهم الا على الهيولى جواب الامام
ثم قال الامام وقد يمكن تكلف الاجوبة عن هذه الشكوك لكن الاولى ان يقال ان ماهية

الجسم متصور

الجسم متصور تصورا اوليا لان كل احد يعلم بالضرورة من الجسم الكثيف
المشاهد كونه جسما ويميز بينه وبين ما ليس كذلك وقد عرفت ان كل ما
كان كذلك لا يشتغل بتعريفه وقد اجيب عن الاول بانه انما يكون تعريفا
بالاخفى لو تصور الجسم قبل تصور هذه الخاصة وليس كذلك فانه قد يتصور
هذه الخاصة من لا يمكنه ان يعبر عنها ويوضحها وعن الثاني بان المراد ان حقيقة
الجسم هو كذا على ان يكون المراد من المذكور كونه معرفا للجسم ولا نم انه يكون
دعوى فان ذكر المعرف عند التعريف لينتقل الذهن عنه الى المعرف لا لان يخبر به
عن المعرف ليكون ذلك دعوى وعن الثالث انا لا نم انه لا يجوز ان يكون للصورة
مدخل في قابلية الابعاد قوله لان الصورة هي الجزء الذي به يكون الشيء بالفعل
فلو كان مع ذلك جزءا من القابل لكان الشيء الواحد مبدءا للصورة والفعل
قلنا لا يلزم من كونه جزءا من القابل ان يكون الشيء الواحد مبدءا للقبول والفعل
بل يكون مبدء القبول المجموع من الصورة والهيولى ومبدء الفعل هو الصورة
وحدها ولا محذور فيه ولئن سلم انه يلزم ان يكون الشيء الواحد مبدءا للقبول
ولكن لا نم انه محال وانما يلزم ذلك لو لم يكن فيه تعدد وهو ممنوع فان الصورة لها وجود
وماهية ولماهيتها مقومات ضرورة تركبها من الجنس والفصل على تقدير ان يكون
الجوهر جنسا للانواع المندرجة تحته ولئن سلم ان الجوهر ليس بجنس لها فلا يكون
لماهيتها مقومات لكن يكون لها امكان وجودها ووجوب وجودها والشيء الواحد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)